



((يرفع الله الذين امنوا منكم والذين اوتوا العلم درجاتٍ والله
بما تعملون خبير))

صدق الله العلي العظيم

الاهداء

الى كل من علموني النجاح والصبر الى كل من علموني العطاء بدون انتظار الى كل من كان دعاءهم سر
نجاحي عائلي.

الى كل اساتدي الكرام الذين اثاروا دروبنا بالعلم والمعرفة ...

الى كل من يقتنع بفكره فيدعوا اليها ويعمل على تحقيقها لا يبغى بها الا وجه الله ومنفعه الناس ...

اهدي لكم ثمار هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

الشكر والحمد لله وافر النعم ...

اما بعد.. لا يسعني وانا اتم رسالتي هذه الا ان اتوجه بشكري العميق لكل من مد لي يد العون في انجاز هذه الرسالة
واولهم بعد الله سبحانه وتعالى الدكتور عباس شفيعي بقبول الاشراف على هذه الرسالة وما كابدته معي من عناء البحث
وما ابداه من اراء قيمه وتوجيهات سديده فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما اتقدم بفائق الشكر والتقدير للاساتذه اعضاء لجنه المناقشه الذين اليوم اتشرف بالوقوف امامهم لمناقشه رسالتي
اعترافا مني بفضلهم لكل ما سببونه من ملاحظات ونقد بناء قيم يغني هذه الرسالة.

واخيرا اقدم شكري وتقديري لجميع من توجه لنا بالكلمه الطيبه املا لنا بالتوفيق، وبالخصوص عائلتي وزملاء دراستي
العليا في مرحله دراسه الماجستير ولكل من شاركنا مخلصا هموم البحث .

والله الموفق

المستخلص

تعاني الموازنه العراقيه من عجز بسبب انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالميه بسبب حقيقه ان اقتصاد العراق الربيعي يعتمد على عائدات النفط لتمويل نفقاته العامه وبسبب الوضع في البلاد التي شهدت هجمات مسلحه من قبل داعش والماليه. وفساد اداري ، وكل ذلك يؤدي الى زياده عجز الموازنه العامه. بيع الاصول الحكوميه ، او تقليص الانفاق العام ، او اللجوء الى الاقتراض الداخلي ، سواء من البنوك او المؤسسات الماليه ، حيث ان السندات الحكوميه صادرة عن البنك المركزي ، لانها كذلك. ذات اهميه كبيره للتجار ، ولانها لعبت دورًا كبيرًا في تمويل عجز الموازنه ، ومن اهم النتائج ان عجز الموازنه العامه المستمر للعراق نتج عن انخفاض اسعار النفط والفساد المالي والاداري ، ولان الاقتصاد العراقي كانت ريعيه بطبيعتها او اقتصادها مما كان له تاثير سلبي على الموازنه العامه باستثناء سنوات معينه خلال فتره الدراسه. اما بالنسبه لمصر ، فقد استمر العجز طوال فتره الدراسه وفي الموازنه العامه للدوله ، كما هو الحال في المملكه الاردنيه. نظرًا لاستمرار عجز الموازنه العامه طوال فتره الدراسه ، ولكن بنسب متفاوتة ومعقوله ، ولم تكن هناك معاملات سندات تقريبًا في سوق الادوات الماليه العراقيه ، مما جعل من الصعب مقارنة بلدان عينه السندات والسندات الحكوميه العراقيه المقدمه من الحكومه العراقيه واقترح الباحثون ان اهم التوصيات التي وردت هي تنظيم سوق الاوراق الماليه لجذب رؤوس الاموال المحليه والاجنبيه لتلبية احتياجات الاستثمار وتمويل عجز الموازنه على المدى الطويل والقصير والمتوسط - التمويل المنتظم ، لانشاء نظام مؤسسي وقانوني. لتنظيم عمل البورصه ، وتنظيم وتنسيق اداره سياسه الدين المحلي والسياسه الماليه ، عندما تكون الميزانيه العامه في عجز ، تبدا اداره الدين المحلي. الحصول على الاموال اللازمه لتمويل العجز في الموازنه العامه من خلال دعم اثار العجز او اللجوء الى الاقتراض الداخلي. استخدام السندات الحكوميه طويله الاجل واصدار اذون الخزانة قصيره الاجل اذا رغبت في ذلك .

الكلمات المفتاحيه: دور، السندات، السندات الحكوميه، السندات البلديه، التمويل.

فهرس المحتويات

المقدمه	١
الفصل الاول: الكليات والمفاهيم	٢
المبحث الاول: منهجيه الدراسه	٣
اولا: مشكله البحث	٣
اسئله البحث	٣
ثالثا: فرضيات الدراسه	٣
ثانيا: اهميه البحث	٣
رابعا: اهداف الدراسه:	٤
خامسا: حدود الدراسه	٤
سادسا: التنظير او الابداع في البحث	٤
سابعا: هيكله الدراسه:	٥
المبحث الثاني: الدراسات السابقه	٥
اولا: الدراسات العربيه	٥
ثانيا: الدراسات الاجنبيه	٧
المبحث الثالث: المصطلحات الاساسيه	٩
الفصل الثاني: دور السندات في التامين النقدي للمشاريع	١٠
تمهيد	١١
المبحث الاول: السندات الحكوميه	١١
المطلب الاول: تطور مفهوم السند	١١
المطلب الثاني: مفهوم السندات الحكوميه	١٦
المطلب الثالث: السندات البلديه	٢٢
المبحث الثاني: اهميه واتواع والسندات	٣٠

المطلب الاول: اهميه السند	٣٠
المطلب الثاني: اهميه السندات الحكوميه والبلديه	٣١
المبحث الثاني: اهميه وانواع والسندات	٣٤
المبحث الثالث: خصائص وعوامل السندات	٤٥
المطلب الاول: السندات القابله للتداول	٤٥
المطلب الثاني: العوامل الداخليه	٤٦
المطلب الثالث: العوامل الخارجيه	٥٢

٥٤ الفصل الثالث: التمويل

المبحث الاول: مفهوم التمويل	٥٥
المطلب الاول: نشاه التمويل وتطوره	٥٥
المطلب الثاني: مفهوم التمويل	٥٧
المطلب الثالث: انواع التمويل	٦١
المبحث الثاني: خصائص التمويل	٧١
المطلب الاول: خصائص التمويل الداخلي والخارجي	٧١
المطلب الثاني: مشكلات التمويل وطرق علاجها	٧٧
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التمويل	٨٣

٨٨ الفصل الرابع: الاطار العملي

المبحث الاول: الجانب الفقهي	٨٩
المبحث الثاني: زكاه السندات واختلاف الفقهاء:	٩١
الفرع الاول: حكم اسهم الشركات	٩٥
الفرع الثاني: الاسهم المحرمه	٩٥
الفرع الثالث: الاسهم المختلطه	٩٥
المبحث الثاني: التحليل الاولي لمتغيرات الدراسه	٩٧

۱۰۵..... وصف المتغيرات واختبار الفرضيات

۱۰۵..... اولاً: الاحصاء الوصفي: Descriptive Statistics

۱۰۹..... ثانياً: الارتباط بين المتغيرات

۱۱۵..... الفصل الخامس: الخاتمه

۱۱۶..... الاستنتاجات:

۱۱۶..... التوصيات:

۱۱۸..... المصادر المراجع

المقدمه

في سياق جهود التطور الاقتصادي الذي يمر به العالم حاول العراق انعاش اقتصاده عن طرق مختلفه فكانت السندات الحكوميه احد تلك الانواع وكذلك بالنسبه الى السندات البلديه من خلال تطويرها وطرحها بعده اشكال وقيم مختلفه. في ذلك السندات بمختلف انواعها شهد سوق راس المال انعكاسا في الاونه الاخيريه في تلك السندات حيث يكون الغرض من الاستثمار اكثر اهميه من اي وقت مضى فهو ثوره في سوق السندات اثار السندات الحكوميه والبلديه توسع المفهوم البسيط وراء السندات الحكوميه والبلديه الى سندات متميزه البعض الاخر بما في ذلك السندات الاجتماعيه والسندات الزرقاء هي النواه الرئيسيه للنشاط الاقتصادي والاداره المفضله لتكوين الثروه في المجتمع الدولي ، فهي تعتبر مجموعه من الوسائل البشريه والماليه والماديه المتداوله مع بعضها البعض لتحقيق هدف محدد ، وبالطبع حسن ادارتها وتخطيطها ، التنظيم والتوجيه والتحكم هو مصدر فعاليتها. الكفاءه والاستمراريه. تؤدي الشركات مجموعه متنوعه من الوظائف بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، وظائف الانتاج ووظائف الموارد البشريه والوظائف الماليه. وغيرها من المهام ، حيث انها حاسمه لنجاح المؤسسه ، حيث لا يمكن لاي مؤسسه ان تمارس انشطتها من خلال الانتاج والتسويق واعمال اخرى بدون اموال لتمويل جميع جوانب النشاط ، حيث ينقسم البحث الى خمس فصول. حيث الموضوع الاول السندات الحكوميه ، والموضوع الثاني الاهميه والانواع والسندات ، والموضوع الثالث يتناول خصائص السندات وعواملها ويتطرق الى جميع ادوار التمويل. ونشاه التمويل وتطوره مفهوم التمويل وانواع التمويل فيما تطرق المبحث الثاني خصائص التمويل خصائص التمويل الداخلي والخارجي ومشكلات التمويل وطرق علاجها كذلك تم التطرق الى التحديات التي تواجه التمويل فيما تناول الفصل الرابع الى الجانب واثبات العلاقه بين المتغيرات فكان الفصل الخامس الخاتمه.

الفصل الاول:

الكليات والمفاهيم

المبحث الاول: منهجية الدراسة

اولا: مشكله البحث

نظرا لاهميه السندات في تمويل المشاريع سوى الصغيره منها او المتوسطه فقد رايت اني اجعله محورا للدراسه خاصه وان هناك عدد من المشاكل في الحياه العمليه على شؤونه ومن ابرزها ما يتعلق به حجج سلسله النقل هذه لان الثقه في السندات ليست مثل بقيه سندات البلديه دون تدخل الموظف العمومي المختص، وبالتالي لا يوجد سبب لتفضيل قول او ادعاء احد الخصوم امام القضاء على الاخر. حيث ان السندات البلديه في العراق قليله التعامل في الاعوام الماضيه حيث يعتمد العراق في تمويل مشاريعه على واردات النفط بل ان الاقتصاد العراق بشكل عام قائم على الثروه النفطيه فيتم اعداد الموازنات الخدميه في العراق على ضوء اسعار النفط وكذلك على حجم الايرادات والصادرات حيث تسمى السندات البلديه في العراق بسندات العقاري فقد تمول بعض المشاريع الصغيره من مده الى اخرى حيث سنتطرق الى ذلك خلال فصول الدراسه.

اسئله البحث

السؤال الرئيسي:

ما هو دور السندات الحكوميه والبلديه في تمويل المشاريع العراقيه دراسه فقهيه واقتصاديه للفترة من ٢٠١١-٢٠١٩؟

الاسئله الفرعيه للبحث:

١. ماهو دور السندات في التامين النقدي للمشاريع؟
٢. ماهو الفرق بين السندات الحكوميه والسندات البلديه؟
٣. ما هو دور السندات في المشاريع قصيره الاجل والمشاريع طويله الاجل؟

ثالثا: فرضيات الدراسه

من اجل تحقيق اهداف هذه الدراسه والاجابه على الاشكاليه المطروحه اعلاه يمكننا صياغه الفرضيه التاليه :

- ١- السندات الحكوميه والبلديه تلعب دورا مهما في تمويل المشاريع الرياديه في الاقتصاد العراقي.
- ٢- تطبيق مبدأ المشاركة في الحكومه يسدي إلي تحسن كبير في الأداء في المؤسسات.
- ٣- السندات البلدية أداة فاعلة في زيادة الوعي، وفتح حوار موسع معامل ستميرين بشأن التحديات البيئية.

ثانيا: اهميه البحث

تبرز اهميه السندات الحكوميه وكذلك سندات البلديه من خلال معرفه بيان واقع السندات وخصائصها واقسامها ثم نوقش حكم التعامل بالسندات الشرعيه من خلال تعامل فقهاء معاصرين معها الدراسه واخراج الراي الراجح المبني على قوه البراهين والمتوافق مع مقاصد الشريعة حيث سنتعرف على بعض البدائل شرعيه للسندات من اجل اتباع النهج القانوني السليم في

التعاملات الماليه في الشركات والمؤسسات الماليه في تمويل المشاريع حيث ان السندات لم تكن تعرف سابقا بانها شكل من اشكال التعاملات الماليه المعاصره في شركات الاستثمار والبنوك الماليه.

رابعاً: اهداف الدراسه:

تهدف دراسه موضوع المستجدات الحديثه في السندات الحكوميه الى البحث عن انواع السندات الحديثه سوى كانت السندات حكوميه او السندات البلديه. ومن خلال هذه الدراسه نحاول المقابله السريعه بين التقليديه والاسلاميه او بين القديم والحديث في السندات الحكوميه والبلديه واجراءاتهما، منوهين بمواطن التوافق بينهما، مبرزين معالم التطوير والعمل على ضبط الافكار الاساسيه في انواع السندات. وتهدف هذه الدراسه الى الاتي

- التعرف على السندات الحكوميه والبلديه التي تجذب المستثمرين .
- الدور الذي تلعبه السندات الحكوميه في تعبئه تمويل المشاريع في الاقتصاد العراقي.
- الدور الذي تلعبه السندات البلديه في تعبئه تمويل المشاريع في الاقتصاد العراقي.
- التعريف بمصادر تمويل المشاريع التقليديه والاسلاميه من خلال السندات وبيان تكاليفها.

خامساً: حدود الدراسه

- الحدود المكانيه: العراق.
- الحدود الزمانيه: ٢٠١١ - ٢٠١٩.

سادساً: التنظير او الابداع في البحث

من المعتاد في كل الدراسات الاوليه او العليا الماجستير او الدكتوراه تحتوي الدراسه في كل مجال واختصاص على متغيرين احدهم متغير مستقل ولاخر متغير تابع، لكن جانب الابداع والتطور في هذا الدراسه عن غيرها، بانها جمعت بين اختصاص العلوم الماليه، والاختصاصات الاخرى التابعه لكليه الاداره والاقتصاد، في استخدام مغيرات جزئيه يكون المتغير المستقل الرئيسي هو (السندات الحكوميه والبلديه) وتم التطرق الى السندات بشكل عام وانواع وابعاد السندات في المؤسسات المصرفيه العراقيه بشكل خاص وكذلك التطرق الى السندات البلديه وتأثيرها في الاقتصاد وكيفية تمويلها . اما المتغير التابع فهو التمويل وتم التطرق الى التمويل بشكل عام والى تمويل السندات بشكل خاص.

سابعاً: هيكلية الدراسة:

من اجل الوصول الى اهداف الدراسه واثبات الفرضه فقد قسمت الدراسه، الى خمس فصول فضلاً عن مقدمه والاستنتاجات والتوصيات. اذ ان الفصل الاول تطرق الى الكليات والمفاهيم اما الفصل الثاني تطرق الى الطار النظري السندات الحكوميه والسندات البلديه اما الفصل الثالث فقد تطرق الى التمويل اما الفصل الرابع فقد تطرق الى الطار العملي اما الفصل الخامس فقد تطرق الى الاستنتاجات والتوصيات والخاتمه.

المبحث الثاني: الدراسات السابقه

اولاً: الدراسات العربيه

١- بعنوان تمويل العجز المالي الحكومي وانعكاساته الاقتصاديه في دول مختاره بما في ذلك العراق. اهم استنتاج في الدراسه هو ان معظم البلدان الناميه ، حتى الدول النفطيه ، تعاني من عجز مالي مستمر في ميزانيتها العامه بسبب ضعف مرونتها الضريبيه. علاوه على ذلك ، فان معظم التمويل المحلي ، عينه الدراسه ، يتم من خلال النظام المصرفي ، مما يؤثر على ضعف الاعتماد على الاقتراض من قبل المؤسسات غير المصرفيه ، وخاصه في العراق ، الذي يعتمد على مصادر التمويل قصيره الاجل ، واسواق المال ، مما يوحي بان تمويل الاسواق الماليه الدين العام المحلي ، ودور التمويل ضعيف..^١

٢- بعنوان (الاسهم والسندات واحكامها في الفقه الاسلامي) يركز الباحث على تعريف الاوراق الماليه وانواعها ، والحقائق بين الاسهم وانواعها ، ودراسه انواع السندات التي تكمن فيها قواعد السندات ، ولكنها لا تتبع الشكل التفصيلي للبدائل القانونيه ، كما وصفها. في هذا العرض في دراسه تركز بالدرجه الاولى على حكم التعامل بالسندات وفهم الاسهم والسندات المثاليه التي يمكن التعامل معها بطريقه او باخرى والفقه الاسلامي لتمويل المشاريع بطريقه الاسهم والسندات..^٢

٣- بعنوان: " العلاقة بين اسعار الاسهم والارباح المحاسبية المستقبليه: دراسه لتطبيقها على الشركات الصناعيه المملوكه ملكيه عامه في الاردن. باستخدام اسلوب الانحدار المتعدد لاختبار هذه العلاقه ، شملت عينه البحث ٢٥ شركه صناعيه مدرجه في بورصه عمان بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٩ ، ووجدت ان هناك علاقه بين الربح المحاسبي الحالي والربح المحاسبي المستقبلي ، بحيث يكون هناك محتوى المعلومات عن ربح المحاسبه الحالي وربح المحاسبه المستقبلي.^٣

٤- بعنوان: هدفت الدراسه الى معرفه اثر المتغيرات الاقتصاديه الكليه على مؤشر سوق عمان المالي، وقد تم استخدام نموذج قياسي تم تقديره باستخدام طريقه المربعات الصغرى (Ordinary Least Squares (OLS). العاديه حيث احتوى النموذج على كل من النمو في الناتج القومي الاجمالي، وسعر الفائده، وسعر الصرف، والنمو في عرض النقد، وابطاء مؤشر السوق لفرته سابقه كمتغيرات مستقله، ومؤشر الرقم القياسي العام كمتغير تابع وقامت الدراسه بفحص مدى استقرار داله

^١ دراسه: عامر سامي منير: ٢٠٠٦

^٢ دراسه: (احمد محمد الخليل) ٢٠٠٩

^٣ دراسه (حداد، ٢٠٠٣)

مؤشر سوق عمان المالي من خلال اختبار Chow حيث تم تقسيم فتره الدراسه الى فترتين: الاولى (١٩٧٨-١٩٨٨) والفترة الثانيه (١٩٨٩-١٩٩٨). وقد عزى هذا التقسيم الى الازمه النقدية التي حدثت في عام ١٩٨٩ والى بدايه اتباع برنامج التصحيح الاقتصادي منذ ذلك الحين. وقد توصلت الدراسه الى ان سوق عمان المالي يستجيب للمتغيرات الاقتصادية الكلية مجتمعه، اما عند دراسه كل متغير على حده، فقد تبين ان T غير معنويه الدلاله للمتغيرات السابقه، باستثناء مؤشر السوق لفرته سابقه، بمعنى ان المتغير التابع يتاثر بسلوكه في فتره زمنييه سابقه. كما اشارت نتائج الدراسه الى ان داله مؤشر سوق عمان المالي تتمتع بالاستقرار خلال الفتره من عام ١٩٧٨-١٩٩٨.^١

٥- الجزائريه اهميه القرض السندي في تمويل المؤسسه الاقتصاديه " مذكره ماجستير، كليه العلوم الاقتصاديه والتجاريه وعلوم - دراسه حاله القرض السندي لمؤسسه سوناطراك - التسيير، جامعه محمد بوقره، بومرداس، الجزائر، ٢٠٠٩. التركيز على ان المؤسسه الاقتصاديه الجزائريه كغيرها من المؤسسات هدفت هذه الدراسه الى روري تنويع مصادر تمويلها الاقتصاديه على المستوى الدولي فهي بحاجة دائمه للتمويل، لذلك فمن المحاوله البحث عن المصدر التمويلي ذو تكلفه ومخاطر اقل. تمويل التي تعتمد عليها المؤسسات الكبرى في وبينت الدراسه ان القروض السنديه من اهم وسائل ال البنوك تمويلها من تمويل مشاريعها لانه يتم اللجوء اليها لتمويل الاستثمارات عاليه التكاليف، والتي لا تستطيع خلال القروض المصرفيه. كما اعتبرت التمويل باصدار السندات من بين اكبر الوسائل المفضله للمؤسسات للتمويل وذلك عن طريق فتح راس المال.^٢

^١ "تأثير العوامل الاقتصادية الكلية على المؤشر العام لاسعار الاسهم في سوق عمان المالي خلال الفتره (١٩٧٨-١٩٩٨)".

^٢ دراسه: صيوده ايناس، ٢٠٠٩

ثانيا: الدراسات الاجنبية

١- بعنوان دور حوالات الخزينة لمداولة وحوالات البنك المركزي في السياسة النقدية bank central and bills .

Treasury policy monetary for bills. وان من اهم استنتاجات الدراسة-البلدان المتقدمه تميل الى الاستخدام

احدى الادوات اما حوالات الخزينة لمداولة او حوالات خزينة البنك المركزي اما البلدان النامية فتستخدم الادواتين معا. غالبا

ما تستخدم البلدان المتقدمه حوالات الخزينة لمداولة بدرجو اكبر من حوالات الخزينة لبنك المركزي.^١

٢- Budget deficits matter: evidence from turkey, ph.d., George mason

العجز ادله بعنوان وان انخفاض . university وان مناهم استنتاجات الدراسة ان زياده العجز في الموازنه يؤدي الى زياده في

اسعار الفائده الحقيقيه . العجز في الموازنه سيؤدي الى حفر الانفاق الاستثماري وخفض العجز التجاري.^٢

٣- بعنوان: اصدار السندات القائمه للتحويل, المخاطره, وسياسه الشركه الماليه: نهج جديد Convertible Bond

Issuance, Risk, and Firm Financial Policy: A New Approach 1 ,

INTERNATIONAL JOURNAL OF BUSINESS, 18(1), 2013 ISSN: 1083-

4346 China

هدفت هذه الدراسه اله تقديم نموذج جديد لمسندات القائمه لمحتوى في تمويل الشركات باستخدام . شبكه CBs خصوصا

وانيا الدراسه الاولى من نوعها في هذا المجال لتحليل شبكه CBs من وجهه نظر كل من الشركات مصدرة السندات والمستثمر

بالسندات.

يوضح هذا النموذج ان مدراء الشركات، بغض النظر عن نوعيتها، قد يختاروا السندات القائمه لمحتوى كمصدر تمويلي عند

مواجهتهم صعوبات في الحصول عن المصدر الامثل لمحتوى. وقد يكون اصدار السندات القائمه لمحتوى مثاليا بالنسبه لمشركات

التي لا تملك سجلاً من الاداء التاريخي القوي. توصلت الدراسه الى:

• يرغب مدراء الشركات باستخدام السندات القائمه لمحتوى خصوصا في ظروف خاصه تمنعها من اصدار الانواع الاخرى

من الاوراق الماليه.

• السندات القائمه لمحتوى مرغوبه من شريحه كبيره من المستثمرين خصوصا في حاله عدم التاكيد.

• توفر السندات القائمه لمحتوى مزايه عديده للمستثمر فيما يتعلق بالمخاطر والعائد.

• تساعد السندات القائمه لمحتوى في تنشيط سوق السندات.

١ دراسه: junesuh yi:2014

٢ دراسه: ozturk -degimen.feride:2004

٣ -دراسه (Switzerb& Lorne 2013)

اوصت الدراسة بتشجيع هذا النوع من السندات نظرا للفوائد التي تقدمها لمشركه من حيث توفير مصدر تمويلي مناسب في ظروف محدده، وللمستثمر بتوفير مناخ امن للاستثمار وتساهم في تنشيط سوق السندات.

بعنوان: المنهج المؤسسي في سوق سندات الشركات. "اتباع المستثمر المؤسسي لسموك القطيع في سوق سندات الشركات " Institutional Herding in the Corporate Bond Market, Board of Governors of the Federal Reserve System International Finance Discussion Papers Number 1071 December 2012

هدفت هذه الدراسة الى القاء الضوء على اهميه سندات الشركات التي يتداولها في سوق السندات في امريكا والاهتمام الذي حظيت به من قبل المهتمين ومدراء الشركات. كما هدفت الى التعرف على الدوافع الحقيقيه للمستثمرين في المؤسساتيه لميلهم للاستثمار في شراء سندات الشركات خصوصا. وتوصلت الدراسة الى:

- يندفع المستثمرون وراء الاستثمار في السندات نحو الاغلبيه فعندما يزداد الاقبال على شراء السندات يتجه المستثمر الى الشراء حيث معظم الافراد الى التحرك بنفس الاتجاه بهدف تخفيض المخاطره.
- يؤثر سلوك التقليد الاعلى بين المستثمرين والتحرك في اتجاه واحد عمى اسعار السندات بشكل كبير.
- الاستثمار في سوق السندات يفوق الاستثمار في سوق الاسهم على الرغم من انه يعاني من انخفاض السيوله وعدم الشفافيه في المعلومات. فريدا من نوعه للتعرف على سلوك المستثمر عند تداول السندات .
- يعد سوق سندات الشركات الامريكيه محتب اوصت الدراسة بضروره نشر الوعي لكيفيه الاستثمار في السندات مع ضروره توفر البيانات والمعلومات اللازمه لاختيار الاستثمار الامثل في السندات خصوصا فيما يتعلق بالتصنيف الائتماني لمسندات مع تعديل استراتيجيات التداول للحفاظ عمى مستوى سيوله مرتفع.

الفرق بين الدراسه والدراسات السابقه:

يحاول الباحث في هذه الدراسه معرفه السندات الحكوميه والسندات البلديه في تمويل المشاريع بصوره عامه والعراق بصوره خاصه حيث لم يسبق الى هذا العنوان احد من قبل فمن خلال التعرف على الدراسات السابقه وبعد البحث تبين ان هناك رسائل قد تناولت التمويل في السندات بصوره عامه وكذلك هناك من بحث في السندات الحكوميه بمفردها اما الان ومن خلال هذه الدراسه سوف نتطرق الى التمويل من خلال السندات الحكوميه وكذلك السندات البلديه في العراق.

المبحث الثالث: المصطلحات الاساسيه

اولا: السندات: هي قروض باسعار فائده ثابتة لشركه وهي تختلف عن القروض الاخرى في انها يمكن ان تباع وتشتري في البورصة.^١

ثانيا: السندات الحكوميه

انه استثمار قائم على الديون حيث تقرض المال للحكومه مقابل سعر فائده متفق عليه. تستخدمه الحكومات لجمع الاموال التي يمكن استخدامها للمشاريع الجديده او البنيه التحتيه ، بينما يمكن للمستثمرين استخدامها لتلقي عوائد ثابتة يتم دفعها بانتظام. بمعنى اخر ، هي مستندات صادرة عن حكومه او سلطه عامه مقابل قرض لتمويل نفقات لا تغطيها الضرائب.^٢

ثالثا: السندات البلديه

المعروف باسم السندات العقاري وهي السندات التي تصدرها حكومه محليه او اقليم، او احدى مؤسساتها. يتم استخدامه بشكل عام لتمويل المشاريع العامه مثل الطرق والمدارس والمطارات والموانئ والاصلاحات المتعلقة بالبنيه التحتيه.^٣

١. محمد ياسين غادر، بحث بعنوان محددات الحوكمه في القطاع العام جامعه الجنان، طرابلس، ٢٠١٢م.

٢. محمد صلاح جبار، الاستثمار في الاسهم والسندات، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثه، ٢٠٠٥.

٣. فاطمه بكدي، فاطمه خيازي، السندات كاداه تمويله للانخراط المبكر في تمويل المشاريع النظيفه، مجله الابداع المجلد ١٠، العدد ٢٠٢٠، ١.

الفصل الثاني:

دور السندات في التأمين النقدي للمشاريع

ان الاقتصاد العراقي عانى في الكثير من الاوقات التدهور وعدم الوضوح في الاستخراجيه المتبعه حيث كانت هناك عده مخاطر تحتاح النظام الاقتصادي العراقي مثل الحروب وعدم استقرار البلد سياسيا يؤدي بدوره على التدهور الاقتصادي وكذلك بالنسبه الى اصدار السندات حيث عانت كثيرا اذ ان السندات في اصدارها الى عده معطيات ولان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل عام على الايرادات النفطيه لتمويل نشاطاته فكان اصدار السندات الحكوميه في العراق قليل نوعا اما بالنسبه للسندات البلديه التي تم العمل بها في العراق عام ٢٠٠٨ لم تكن بصوره التي خطط لها وذلك لعهه اسباب اما بسبب الفساد الاداري او المالي الذي يعاني منه العراق او بسبب الاوضاع الامنيه التي مر بها البلد منذ عام ٢٠٠٨ لغايه الان. حيث ستطرق الى السندات الحكوميه والسندات البلديه بصوره واضحه ومفصله خلال هذا الفصل.

المبحث الاول: السندات الحكوميه

المطلب الاول: تطور مفهوم السند

السند لغه: كل ما يستند اليه ويعتمد عليه من حائطٍ او غيره.

١ - سند

السند: ما ارتفع من الارض في قبل الجبل او الوادي والجمع اسنادٌ، لا يكسر على غير ذلك وكلّ شيء اسندت اليه شيئا فهو مسند وقد سند الى الشيء يسند سنودا واستند وتساند واسند غيره ويقال: ساندته الى الشيء فهو يتساند الي اي اسندته اليه؛ قال ابو زيد ساندوه، حتى اذا لم يرو شدّ اجلاده على التسني وما يسند اليه يسمى مسندا، وجمعه المساند الجوهري السند ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح.^١

٢ - سند

سند: ما قابلك من الجبل، وعلا عن السفح، ومعتمد الانسان، وضربٌ من البرود، الجمع.

اسناد، او الجمع كالواحد.

سند تسنيدا: ليسه.

سند اليه سنودا وتساند: استند،

سند في الجبل: صعد، كاسند، واسندته انا فيهما.

سند للخمسين: قارب لها،

سند ذنب الناقه: خطر فضرِب قطاها يمنه ويسره.

١ محمد بن مكرم بن علي، ابو الفضل، جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويحي الافريقي، لسان العرب (المتوفى: ٧١١هـ) الناشر: دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ ج ١٠ ص ٨٥.

مسند من الحديث: ما اسند الى قائله، الجمع: مسانيد، ومسانيد عن الشافعي، والد^١.

٣- ساند

- ساند يساند، مسانده وسنادًا، فهو مسانيد، والمفعول مساند (للمتعدي)
- ساند الشاعر (العروض) اختلف ما يراعيه قبل الروي من الحركات وحروف المد.
- سانده في عمله: عاونه فيه وساعده، عاضده وكاتفه: -ساند مرشحًا.
- مسانده في الحرب: ان تسند قوه كالمدفعيه مثلا قوه اخرى كالمشاه.^٢

معنى السندات

١. السندات الصادره:

٢. السندات التي باعتها شركه الى مكتبتين.

٣. سندات توحيد الدين:

(أ) سندات تصدر لغرض سداد اصدارين قائمين او اكثر وبالتالي توحيد الدين

(ب) سندات الدين المستديم -سندات ممتازة ذات معدل فائده ثابت وبدون تاريخ استحقاق.

٤. سندات بلا فوائد:

تترتب هذه السندات على اعاده تاسيس شركه.

٥. سندات بضمان عقاري:

تصدرها شركه بسعر فائده ثابت زائدا نسبه ارتفاع قيمه العقار محل الضمان^٣.

٦. سندات يابانية لحاملها:

تعتبر اكثر سيوله من سندات ساموراي لان بالامكان تسويتها عن طريق مؤسسات المقاصه الاوربيه مثل سيدل ويوركلير.

٧. سندات اذنيه اوربيه:

سندات اذنيه غير مضمونه وقصيره الاجل صادره عن شركات او مؤسسات مقترضة كبرى او عن حكومات.

٨. سندات ثنائيه الضمان:

سندات بضمان الثقة الكامله بجهه الاصدار وجدارتها الائتمانيه من ناحيه وايراداتها من ناحيه اخرى.

٩. سندات البنك الدولي:

١ مجد الدين ابو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزابادي (المتوفى: ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسه الرساله باشراف: محمد نعيم العرقسوسي،

القاموس المحيط، الناشر: مؤسسه الرساله للطباعه والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان الطبعه: الثامنه، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، ص ٢٣١.

٢ المؤلف: د احمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤ هـ) بمساعده فريق عمل، معجم اللغه العربيه المعاصره، عالم الكتب، الطبعه الاولى، ١٤٢٩ هـ -

٢٠٠٨ م، ج ٣، ص ٩٧.

٣ محمد صلاح جبار، الاستثمار في الاسهم والسندات، دار وائل للنشر، الطبعه الثالثه، ٢٠٠٥.